مقال مراجعة موضوع: الحقوق المدنية والسياسية في ظل العولمة

م.د.بيان محمد ابراهيم
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

Globalization and civil and political human rights

Dr. Bayan Mohammed Ibrahim
University of Kirkuk / College of Law and Political Science

المستخلص: : تحاول هذه المقالة تسليط الضوء على حقوق الانسان المدنية والسياسية في ظل العولمة، وكون العولمة ذات وجهين لذلك لابد من التميز بين مفهوم العولمة الإنسانية التي تعني بضمان احترام حقوق الانسان في العالم، والعولمة السياسية التي تعني فرض نمط معين من الحياة على العالم، ومن ثم تناول التطبيقات السلبية للعولمة على هذه الحقوق بالرغم من بعض جوانبها الايجابية، من خلال الدراسات وآراء وتوجهات المفكرين وتقارير المنظمات الدولية. **الكلمات المفتاحية:** العولمة، الحقوق المدنية والسياسية، الهيمنة.

Abstract : this article attempts to shed light on civil and political human rights in the context of globalization . given that globalization has two aspects , it is necessary to distinguishbetween the concept of humanitarian globalization , which aims to ensure respect for human rights worldwide .and political globalization , which aims to impose a particular way of life on the world. The article then axamines the halabi applications of globalization to these rights , despite some of its positive aspects, through studies . the opinions and orientations of thinkers ,and reports from international organizations .**Keywords** :globalizations , civil and political rights , hegemony .

المقدمة: تعد مسألة حقوق الانسان من المفاهيم الأساسية للقانون الدولي، كونها تعبر عن فكرة العدالة وتحقيق الديمقراطية وتوطيد العلاقات بين الدول. وقد أقرت من خلال نصوص الدولية تبنت عالمية هذه الحقوق انطلاقا من إتفاق جميع الدول والمجتمعات، ولكن هذا التوافق يتأثر عندما يحاول فرض فكرة معينة على العالم، وهي مقاربة تتبناها العولمة التي تختزل ما سواها من أفكار في فكرة واحدة، من خلال استغلال العولمة كفكرة منافية للخصوصية تخفي ورائها مصالح سياسية تتعلق بالهيمنة والتسلط وإنكار الآخر. فبالرغم من انها تساهم في تنظيم بعض الجوانب السياسية والاجتماعية، الا انها تهدف الى تدويل المجالات الوطنية وتهميش دور الدول في تنظيمها، بهدف تقييد سيادة الدول وتهميش مجتمعاتها والسيطرة على مواردها، عبر وسائل مختلفة ومنها الوسائل السياسية والعسكرية، والتي تؤثر سلباً على مختلف جوانب حقوق الإنسان بما فيها الحقوق المدنية والسياسية.

1- وتكمن **أهمية** هذه المقالة، في كون العولمة ظاهرة كونية تستند الى التقدم العلمي والتكنولوجي، تؤثر بشكل فعال على الحقوق المدنية والسياسية من خلال وسائل مختلفة كالتدخلات الدولية بهدف سلب سيادة الدول وأغتصاب ومواردها عن طريق تجريد الأنظمة السياسية من مبادئها الوطنية التي تشكل سنداً قوياً لها. **أما الإشكالية** المطروحة فهي التساؤل عن ماهية العولمة بالتميز بين مفهومها الإنساني ومفهومها السياسي؟ ومن ثم التساؤل عن التطبيقات السلبية للعولمة على الجوانب المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية. **وتهدف** هذه المقالة الى التعرف على مفهوم العولمة والأدوات المستخدمة في تطبيقها، ومن ثم الكشف عن التطبيقات السلبية للعولمة على المجالات المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية. وذلك من خلال **منهجية** تعتمد على المنهج التحليلي خلال تحليل الدراسات المعنية ومعطيات المنظمات الدولية، من أجل توضيح مفهوم العولمة وتأثيراتها على الحقوق المدنية والسياسية. بينما **الهيكلية** فتم تناول موضوع هذا المقال من خلال فقرتين : الفقرة الأولى تناول مفهوم العولمة والفقرة الثانية وتطرقت الى آثار العولمة على الحقوق المدنية والسياسية.

أولا_مفهوم العولمة الإنسانية : تعتبر حقوق الانسان حقوق طبيعية لاصقة بالبشر يتمتع بها الكل دون تمييز، وهي ما تأكدت في جميع الاديان والشرائع والفلسفات والعقائد الدينية. وان الحياة الانسانية بنشأتها وتطورها اختلفت من بيئة الى اخرى، فأصبح لكل مجتمع حضارة تحتوي قيم وعادات وتقاليد خاصة، كذلك فإن القواعد الوضعية التي نظمت حياة المجتمع فهي نابعة من خصوصية المجتمع. لذلك فإن هذه الحقوق تحمل سمة عالمية ترسخت في جميع النصوص الدولية لحقوق الانسان، وهي حصيلة موافقة جميع الثقافات والدول التي أزمت نفسها بضمان احترامها للجميع دون تميز بسبب الجنس أو اللغة أو القومية أو الدين، وبدليل التوافق بين قائمة الحقوق المنصوصة في هذه المواثيق ونظيراتها الإقليمية والوطنية. وبالتالي فهي تعد اقراراً عالمياً بالتنوع الثقافي الذي أصبح قاعدة من قواعد القانون الدولي. والتي تتضمن حقوق سياسية تقررت لتمكين الافراد من المشاركة السياسية في ادارة شؤون المجتمع كحق الانتخاب والترشح، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وحقوق مدنية تقررت لحماية الافراد كحق الحياة والحرية والأمن، وحرية التعبير والفكر والعقيدة، وتحريم التميز العنصري والتعذيب والاسترقاق، واحترام الشؤون الخاصة.

2- **ثانيا_مفهوم العولمة السياسية** : وهي فكرة ليبرالية غازية ذات جذور تاريخية استخدمته القوى الكبرى عبر الزمن من خلال القوة وتعميم أفكارها الى شعوب مستعمراتها بهدف السيطرة على الدول وثرواتها، وتعود اليوم متخفية بعباءة الحداثة والتنمية تهدف الى فرض نمط معين من الحياة على جميع الأمم بإعتبارها تراث مشترك ينطوي مباديء إنسانية سامية ينبغي أن تسود العالم، وتشمل معظم جوانب الحياة كالتفكير والقيم والاخلاق والدين والهوية. وذلك بواسطة شتى الوسائل كتقنيات الاتصال والاعلام، والوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، وتوسيع قاعدة الاطراف الدولية لتشمل المؤسسات الدولية والشركات والجمعيات والحركات الثورية. وفي اطار علاقة مقننة ومبررة بواسطة مؤسسات دولية، وبحجة المساعدة

على ترسيخ المباديء الإنسانية وتحقيق التنمية. وقد ترسخت هذه الفكرة في اغلب الادبيات الغربية.

3- **الفقرة الثانية : تأثير العولمة على الحقوق السياسية والمدنية** : واذا كان البعض يرى ان الحقوق السياسية والمدنية قد تدعمت في ظل العولمة، بسبب التقنيات الحديثة التي حررت الانسان من القيود و وضعت المعلومات في متناول اليد، وجعلت الانتهاكات مكشوفة لا يمكن اخفائها. فضلا عن منظمات دولية تلعب دورا كبيرا في تنظيم التضامن الإنساني عبر الحدود، وتقديم الدعم للشعوب المضطهدة، وحشد الرأي العام والتأثير على صانعي القرار. الا ان هناك رؤى وتيارات مختلفة ترى ان العولمة تحمل تطبيقات سلبية على حقوق الانسان، فقد كسرت كل القواعد الانسانية والاجتماعية والاخلاقية بهدف سلب إستقلالية الدول وسيادتها واغتصاب أنظمتها السياسية، من خلال مؤسسات دولية الزمت الدول بإنتهاج سياسات ليبرالية تلغي البرامج الوطنية التي كانت سنداً قوياً للأنظمة السياسية. والتي أدت الى إصابة المجتمعات بحالات من القلق والشك وضعف الإنتماء الوطني والفوضى والاضطراب والفساد والعنف والارهاب والازمات والصراعات والحروب الاهلية.

4- مما أدت الى تفريغ النظم الوطنية من محتواها الاجتماعي والسياسي والثقافي، تعتمد في حمايتها وتأمين حاجاتها على الدعم الخارجي بدلاً من التنازل لشعوبها. مما أنتجت نخب حاكمة همها الوحيد كسب المال، ومهمتها ضبط المجتمعات المحلية، وضمان عمل الشركات الاحتكارية للسيطرة على الموارد، وتحقيق الأجندات الأجنبية تحت مسمى نشر الأمن والديمقراطية والتدخل الانساني وتدمير أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الارهاب والتنمية، وذلك من خلال الخضوع لاتفاقيات دولية تخدم المصالح الغربية. وهذه الاعمال مجتمعة تشكل خرقاً للمباديء الإنسانية كالديمقراطية التي تدخل في صميم خصوصيات المجتمع، وحق الشعوب في إستغلال مواردها وأختيار نظام للحكم دون فرض نمط معين.

5- وما يؤكد صحة ذلك، الكثير من التوجهات الغربية، كالشعارات البريطانية في المرحلة الاستعمارية التي نادت بتطوير وتحضير العالم بتعميم افكارها الخاصة على شعوب المستعمرات، والشعارات الأمريكية الحالية التي تنادي بأمركة العالم، وطريقة القضاء على الأنظمة السياسية. كذلك آراء الزعماء والمفكرين كبرجينسكي المستشار السابق لشؤون الأمن القومي الأمريكي، والمفكر الامريكي فرنسيس فوكوياما، والرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك. وأيضاً العديد من المواقف والوقائع، التي تثبت مصلحية وإزدواجية العولمة الغربية، من خلال معاقبة الدول المنتهكة لحقوق الانسان إذا كانت رافضة لسياساتها، والصمت إزاء الانظمة الحليفة رغم انتهاكها لحقوق الانسان، كإستخدام حق الفيتو للتغطية على الانتهاكات الاسرائيلية، ودعم النظم الاستبدادية الراعية للمصالح الغربية، واستخدام ورقة الارهاب ضد حركات التحرر الوطنية، واغتيالات الرموز السياسية، فضلاً عن التدخل في مناطق مختلفة من العالم بحجة الدفاع عن حقوق الانسان، كالتدخل في يوغسلافيا بحجة منع جرائم الصرب ضد البان كوسوفو، وكذلك الحال في تيمور الشرقية. بينما اكتفت بالاستنكار فقط دون التدخل لمنع مجازر القوات الروسية في الشيشان.

الخاتمة: وفي النهاية تم التوصل الى ان العولمة ذات تفاعلات متنوعة ترتبط بالجوانب المتعلقة بحقوق الانسان بما فيها الحقوق المدنية والسياسية. من خلال شتى الوسائل، بما فيها السائل السياسية والعسكرية بحجة ضمان حقوق الانسان والديمقراطية، والتي تشكل خطراً كبيراً على سيادة الدول ومجتمعاتها ومواردها. وهذا الامر يتطلب بالآثار السلبية للعولمة، وتجاوز الخلافات السياسية من خلال إقرار العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الانسان والديمقراطية وإحترام الخصوصيات المتنوعة. ودعم المصادر الاقتصادية والخدمية التي تعتبر سنداً للأنظمة المجتمعية، بغية تحصين المجتمع من التفكك والإنهيار الاقتصادي والخلل الفكري.